الخطاب الإسلامي في الثورة ودور الإسلام السني في بناء الدولة

مقدمة :

كانت لجلسات الاهل في البيت الحوراني وحوارهم الهادف من اجل اجلاء الحقيقة وبناء هيكلية مؤسساتية تجمع السورين كان النقاش حول الخطاب الإسلامي قبل الثورة وخلالها وبعدها ، وظهرت مجموعة من الآراء المتباينة والتي تعبر عن الخليفية الثقافية لكل متحدث ولكن وجدنا رابط يجمع بينها الظلم الذي تعرض له البيت الإسلامي وخاصة السني وهذا من من الاطار الذي تعرض له مشروع الإسلام السياسي . موضوع كبير ومتشعب وبسيط كونه يلامس قلوب الجميع .والله من وراء القصد ، ويرجى مساعدتنا في تصحيح الوقائع أو الأفكار ما يهمنا هي الحقيقة.

فكانت المقالة التي تتحدث عن هذا الدور وهذا الخطاب بنظرة مفكر اجنبي له خبرة في مجال النزاعات الدولية وله دور في دراسة الواقع السوري بشكل ميداني هو دينيس دراغوفيتش وترجمة يسرى مرعي

وهو محاضر بجامعة ملبورن بأستراليا ويعمل كخبيرٍ في التنمية الدولية لصالح وكالات الأمم المتحدة، كما يعمل مع منظمات غير حكومية دولية بمواضيع بيئات النزاع وما بعد النزاع في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا. مؤلف كتاب "الدين وبناء الدولة في مرحلة ما بعد النزاع: منظور كاثوليكي وإسلامي سني..."

وكذلك عرضنا الموقف المؤيد للثورة المتمثل برؤية الشيخ سارية الرفاعي الذي ولد في دمشق عام 1944 تتلمذ على أيدي عدد من علمائها وخاصة والده الشيخ عبد الكريم الرفاعي، ودرس علوم اللغة العربية والفقه الحنبلي، والتحق بقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة دمشق وتخرج فيها، ومارس التعلم والتعليم في مسجد زيد بن ثابت ومسجد الشيخ عبد الكريم الرفاعي والجامع الأموي.

وعرضنا من درعا للشيخ الضرير البصير، أحمد صياصنة، وهو من مواليد درعا البلد 1945. كان خطيباً في الجامع العمري منذ عام 1978. مُنع من الخطابة في الجامع نفسه أكثر من مرّة، آخرها في عام 2008. ظلّ ممنوعاً من الخطابة حتى 18 آذار 2011، حيث أعيد بناءً على طلب أهالي درعا المحتجّين. وهو شيخ حرّ لا ينتمي إلى أي حزب أو حركة أو جماعة أو هيئة.

دور الإسلام السني بنظرة اجنبية

لقد أودت الحرب الأهلية السورية بأرواح الكثير من البشر، ودمرت التراث القديم، وفتكت بالبنية التحتية. وحين ينتهي النزاع سيعود الناس ببطء إلى منازلهم، وسيسعى القادة المدنيون إلى التسوية بصورة أولية، ويلعب المجتمع الدولي دوراً قيادياً في إعادة إعمار الدولة، وإعادة تشكيل الدولة. وفي حالة بناء الدولة تبرز أهمية التعامل مع المؤسسات الدينية المحلية التي تمثل جهات فاعلة قوية تتمتع بشرعية وموارد ضخمة يمكن حشدها لدعم جهود المجتمع، من منطلق دور الدين في النزاع والسلم الأهلي، فبناء الدولة هو مشاركة موسّعة من قبل جهات فاعلة دولية ووطنية تتجاوز الولايات التقليدية ينبغي تمييزه عن بناء السلام.

لأن الميل الشخصي للقائد السياسي أو اختصاصي التنمية هو ما سيحدد إن كانوا سيتواصلون مع الزعماء الدينيين أو يهمشونهم بدل ذلك.

الدين والعوامل الحاسمة لبناء دولة ناجح:

يعتقد بعض علماء العلاقات الدولية أن عودة الدين إلى المجال السياسي هو نتيجة لعدم الرضا عن "الدولة العلمانية و"خيبة الأمل من الحداثة، حيث يميل الدين، إلى أن يكون حافزاً لرد الفعل بدلاً من أن يكون عنصراً مبادراً.

والدين له مصلحة مُحققة في بناء الدولة، وأن له طموحات دنيوية لإنشاء هيكلية تلتزم بتعاليمه وتسهم في تحقيق أهدافه، إذا تم الاخذ بها فستعمل المؤسسات والفاعلين الدينيين على أن يؤثروا بطريقة غير عنيفة في إعادة تشكيل البناء الذي ستتخذه الدولة الجديدة، يبدأ تقييم دور المؤسسات الدينية من خلال فهم العوامل الحاسمة للنجاح في بناء الدولة وهي(الشرعية، والأمن، وتوفير الاحتياجات الأساسية)، ومن أجل أن تكون السلطة شرعية يتوجب على الذين في السلطة الحصول على مناصبهم من خلال وسائل شرعية وأن يمارسوا سلطتهم بطريقة شرعية.

وهنا يأتي دور المؤسسات الدينية في تحدد الإجراءات أو القرارات التي تُعتبر شرعية أو غير شرعية، أن تلعب دوراً في كل المجالات، وقادرة على تقوية التواصل الاجتماعي، ويمكن للزعماء الدينين أن يسدّوا الفجوات بين الانقسامات وأن يوحدوا المجتمعات، وهذا سيقلّص معدلات الجريمة وغيرها من الاضطرابات الاجتماعية.

الإسلام السنّي في سورية

سورية بلد متعدد الديانات والمعتقدات الدينية ولكن الغالبية العظمى فيه من السنة، والدين يشكل قوة مهمة في المجتمع السوري، لذلك نجد أن الحراك جلب الدين إلى الصدارة من خلال بروز الدولة الإسلامية وغيرها من المجموعات السلفية–الجهادية.

وفي داخل المجتمع السني في عام 2010، كان ثلاثة من الكتب الخمسة الأكثر مبيعاً في سوريا مكتوبة من قبل علماء دين، وهي حالة انعكست على شبكة الانترنت من خلال كون أكثر المواقع الالكترونية شعبية تلك التي يديرها استاذ أصول الدين الإسلامي في جامعة دمشق، الدكتور راتب النابلسي

نما الزخم ضد النظام في الجوامع وخلال الجنازات، فهي الأماكن والأوقات التي سُمِح فيها للناس بالتجمع في مجموعات في انتفاضة عام 2011.

الدين مركزاً للتحصيل المعرفي والثقافي منذ الخلافة الأموية مع وجود مجموعات مؤثرة من علماء السنة مثل ابن تيمية، وعبد الغني المقدسي وعبد القادر الجيلاني وغيرهم الكثير، فقد تشكّل الإسلام في سورية من خلالهم ومن خلال السلطة الدينية والمسؤولية العائلية عبر الأجيال وهذا المصدر الأساسي نفسه للعلماء الجدد الان وفي المستقبل.

بيد أنه مع الاستقلال، أصبحت مسألة العلاقة بين الدين والدولة مثيرة للخلاف، ففي دستور عام 1950، حددت المسودات الأولى الإسلام كدين دولة، بيد أن المعارضة كانت شديدة للغاية فأبقت على أن الإسلام دين رئيس الجمهورية والمصدر الرئيسي للتشريع .

وبحلول عام 1980 كانت التوترات بين وجهتي النظر (حزب البعث والإخوان المسلمين) قد تفاقمت وبلغت ذروتها ب"القانون 49". الذي يشرع عقوبة الإعدام للإنتساب للإخوان المسلمين، وهو قانون جاء رداً على الجهادية العنيفة المتنامية، والتي جاءت بدورها (أي الجهادية) رداً على العلمانية المتزايدة للنظام. أما الإسلام السني في سورية كان مجزءاً، الى مركزين للسلطة الدينية، حلب ودمشق، وهو تقسيم قوي لدرجة أن تسجيلات علماء إحدى المدينتين لا يمكن إيجادها في أسواق الأخرى وحتى ضمن هذين المركزين، يوجد تشتت للسلطة.

التشتت الديني هو بين هياكل العلماء التي أُنشِئت خلال الفترة الطويلة من الحكم العثماني وحركة السلفية الإحيائية التي بدأت في أوائل القرن العشرين. فقد تبنت حركة السلفية فكرة التفسير المباشر للقرآن والحديث في السياق المعاصر آنذاك من دون توسط قرون من التقليد العلمي الممثل من قبل العلماء. كما جلب ظهور السلفية أيضاً مسحة إصلاحية سياسية.

وفي حين أن الحركة السلفية اليوم مرتبطة بتطرف الدولة الإسلامية، ففي سياق سوريا خلال النصف الأول من القرن العشرين أيّدت هذه الحركة تغييرات ليبرالية بما في ذلك إصلاح دستوري، والديمقراطية والتسامح الديني .

كما أن التشتت الجغرافي واللاهوتي أضعف التأثير الوطني للإسلام السني الذي تعرّض لضربة إضافية من خلال تدخّل حزب البعث، الذي لم يسمح للدين التدخل في شؤون الدولة، وتضييق الخناق على النشاط الديني. فمُنِعت آخر صحيفة دينية في عام 1963 وآخر مجلة شهرية دينية في عام 1981 ، بحلول ستينيات القرن الماضي، سيطرت الدولة على المؤسسات الدينية عبر وزارة الأوقاف التي تأسست في عام 1965 وما تلا ذلك من تعيين المفتين وغيرهم من موظفي الجامع ودفع رواتبهم من قبل الحكومة. وانتُخِب مفتي جمهورية شكلياً بتدخل الدولة في عام 1964 ، وهو منصب أنيط به البروتوكول والعلاقات العامة.

المؤسسات الدينية وشرعية الدولة في سورية

يعرِّف ديفيد بيثام في كتابه "اضفاء الشرعية على السلطة"، ثلاثة مناحي للشرعية: الصلاحية القانونية، تسويغ القوانين، والتعبير عن الموافقة. كل واحد من هذه المناحي الثلاثة ينبغي أن يكون موجوداً لتعتبر سلطة دولة شرعية. وبالنسبة لدولة سورية، سيكون هناك مصادر متعددة تُسهِم في هذه المناحي الثلاثة الهامة، وواحد من هذه المصادر سيكون الدين.

حيث تسهم المؤسسات الإسلامية وقادتها في تحديد التأثير أو الهدف الذي يمكن للدين أن يحققه، وسيتوقف ذلك على مكانتها التاريخية والروح السياسية للشعب، والموارد المادية للقادة الدينيين، ومستويات ثقتهم، فضلاً عن وصولهم الاجتماعي أو مكانتهم بين الناس، بذلك سيضيفون شرعية على السلطة، وسيملك الإسلام السني القدرة على التأثير في بناء الدولة وإضفاء الشرعية علىها.

ولكن الواقع يظهر القيادة الدينية متصدعة، لا يوجد مؤسسة واحدة يمكنها أن تحكم على شرعية الصعود لان خلال حكم البعث هُمِّش العلماء من الساحة السياسية، الغى الأساس العلمي اللازم للنظر في مشروعية السلطة أو عدم مشروعيتها واوجد فراغاً سياسياً بسبب الحاجة إلى مفكرين اسلاميين سياسيين

بارزين؛ هذا أوجد الفضاء للإسلاميين الراديكاليين، الذين لا يترددون في التعامل مع المسائل السياسية، للاستيلاء على قدر كبير من الأرض خلال الحرب الداخلية السورية .

وكمثال مضاد لوجهة النظر هذه، كان تدخل الشيخ المتنفذ جداً الشيخ سعيد رمضان البوطي (1929–2013)، العميد السابق لكلية الشريعة في جامعة دمشق، الذي شارك بفعالية في الساحة السياسية من خلال، التحذير في الانتفاضات الأولى من أن القيادة مجهولة الهوية للمتظاهرين تُضعِف من أي شرعية يمكن أن تملكها الحركة . وبالتزامن مع ذلك واجه علماء بارزون آخرون هذا الرأي بتبرير ديني ناشئ من الموقف غير الأخلاقي للحكومة، مما يبرر بدوره أفعال المحتجين بوصفها ضد نظام طغاة . ويوحي الافتقار إلى المعرفة حول الدور الذي لعبته الانقسامات الدينية في شرعية الانتفاضة بأنه من غير المرجح إيجاد أرضية مشتركة كافية للتأثير في الجمهور حين تبرز سلطة جديدة.

ولكي تُعتبر سلطة ما شرعية يجب عليها الصعود إلى السلطة من خلال وسائل صحيحة قانونياً، وتستخدم السلطة على نحو عادل ، وتلتزم بالأعراف والقانون الدولي، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهي مهمة للمجتمع الدولي، وهذه المستندات من غير المرجح أن تكون من أولويات الشعب السوري، وبالنسبة لجزء كبير من السكان فإن المصدر الأساسي لتسويغ القوانين سيكون الإسلام.

يوضح بينتو أن عملية تأكيد الإسلام كإطار معياري أُنجزت إلى حد كبير من خلال بداية حكم بشار الأسد فسعى من أجل ترسيخ حكمه الى استخدام الإسلام كأداة لتقوية شرعيته، مثال تبنيه لعبارة "سوريا الله حاميها"، إلى جانب صور التزامه في أداء الشعائر الدينية في الاعلام. وكان هذا تحولاً عن منهج والده في إظهار التقوى الدينية فقط خلال الاحتفالات الإسلامية الرئيسية.

مثل هذا الاستخدام للدين كأداة، يؤثر في الدور اللاحق الذي قد يؤديه الدين. بمجرد أن فتح بشار الأسد الفضاء داخل الساحة العامة للدين، عزّز وقوّى مكانته بوصفه قوة لإضفاء الشرعية (أو لنزع الشرعية) للسلطات. وبحلول الانتخابات التشريعية في عام 2007، تضمنت جميع القوائم الرئيسية للمرشحين المستقلين في دمشق شخصيات دينية.

ورفع النظام البعثي العلماني الدينَ علناً ليصبح مصدراً لتسويغ القوانين للمجتمع السوري والآن يستخدم ضده. وبما أن الرأي هذا قد غُرِس في أجيال متعددة فسوف يستمر بالسيطرة بعد الحرب.

وكنتيجة لذلك، فإن أولئك العلماء الذين يحظون بأوسع متابعة ((على القنوات الفضائية، أو لديهم صفحات على الانترنت أكثر زيارة))، هم أعظم قدرة على تعريف الإسلام، ويملكون التأثير الأكبر في تشكيل القيم العليا للمجتمع، وهذا بدوره يُستخدم للحكم ما إن كانت قوانين النظام الجديد عادلة، وليس أولئك الذين يتمتعون بأعلى الدرجات العلمية.

فصعود بشار الأسد في أعقاب موت والده سانده قادة دينيين صوفيين يُظهرون دعمهم من خلال قيادة مريديهم في مواكب عبر الشوارع حداداً على موت حافظ الأسد ويعلنون دعمهم لبشار.

بيد أن هناك آراء متباينة للغاية حول ما هو الدور الصحيح للدين في الفضاء السياسي. بالنسبة للبعض

فهو الملاذ الأخير لفرض الاستقرار، مثل موقف الشيخ رمضان البوطي، الذي انحاز إلى جانب الحكومة من الأيام الأولى من الانتفاضة.

أما الأخوين الرفاعي بقيا بعيداً عن السياسة وأملين بتحقيق تغيير سياسي من الأسفل للأعلى، والذين ساندوا من البدايات منهم الصياصنة ورزق أبازيد والشيخ محمد اليعقوبي حيث لعبوا أدواراً فعالة في الانتفاضة

المؤسسات السنية والاستقرار في سورية

ينص القانون المدني السوري على أن: "تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها. فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه، حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم توجد، فبمقتضى العرف، وإذا لم يوجد، فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

وحتى لو اعتُمِد هذا الدور، وبافتراض أن القانون المدني السوري يشكّل أساس أي تشريع مستقبلي، فبصيغته الحالية لا يوجد مكان للعلماء الإسلاميين غير الحكوميين أو للمؤسسات الدينية المستقلة، وليس هناك دور رسمي يقوم به العلماء المسلمون ضمن الإطار القانوني، وفي حالة سورية لم تتحول أي منطقة إلى حالة من الفوضى وبقيت مستقرة بالرغم من عدم تطبيق العدالة فيها من قبل سلطة، فيدل أنه غير مرجح أن تلعب فيه المؤسسات الدينية دوراً في الاستقرار من خلال الوساطة أو التحكيم في الخلافات. والحرب أدت لزيادة التديّن والدعوات لفرض الشريعة الإسلامية. فنسبة كبيرة من المجموعات المتمردة السورية أُوجِدت من أجل دعم هدف الشريعة الإسلامية.

إن الطبيعة الطائفية للحرب المستمرة إضافة إلى النزوح الجماعي لنصف السكان قد نتج عنه تجانس أكبر للدين والإثنية، وخلق مجموعات محلية مترابطة بمعتقدها أو إثنيتها، مما سيزيد الرابط الديني من الجريمة ويمنع إنفاذ قانون الدولة، ومن أجل أن يسهم الدين في الاستقرار فسوف يحتاج أن يُنظّم ويُمارس بطريقة تمكنه من بناء الدولة. وبعبارة أخرى، يجب أن يحتوي على خصائص قوية غير مذهبية، وهذه ليست حالة الإسلام السني في سورية. فهناك افتقار إلى الحوار بين الأديان، وإلى التطوع لخدمة الناس المحتاجين من خارج دينهم، وإلى الصلوات الجماعية لكل المسلمين أو إلى المهرجانات المشتركة خلال الأعياد الدينية المشتركة.

إن الوسيلة الأخيرة التي يمكن للمؤسسات الدينية أن تُسهِم من خلالها في الاستقرار كونها أداة تُنقل من خلالها القيم المدنية التي تعزّز الاستقرار هي وسيادة القانون، ويمكن أن يُسهم الفاعلون الدينيون في ذلك إن ساند خطابهم تقويته.

وفي سورية، هناك ثلاث آليات رئيسية يمكن من خلالها للقادة الدينيين السُنة التأثير في القيم المدنية. أولاً، يمكن أن يُسهم الإسلام السني في سورية في ثقافة سيادة القانون من خلال حركاته التعليمية غير الحكومية. ففي حين شدّد النظام الخناق على حركة الإخوان المسلمين ونشاطاتها الاجتماعية–السياسية طوال عهد النظام البعثي، فقد غض الطرف عن المؤسسات التعليمية الدينية، و ظهور شبكات مؤثرة تعمل

بشكل كبير من المساجد، تنشر جزئياً القيم المدنية المتجذرة في الفكر الإسلامي مثل القبيسيات، حركة نسائية فقط وكانت تسيطر على نصف المدارس الدينية في دمشق، وتشير تقديرات أُخرى إلى أن القبيسيات وحركات دينية مماثلة وصلت إلى ما يقارب من 25 إلى 30% من أطفال المرحلة الابتدائية في دمشق.

وبشكل مماثل، ارتفع عدد مدارس الشريعة من 35 إلى 129 في غضون السنوات الثلاث، فإن المفهوم لن يكون جديداً ومن المرجح أن يُعاد تأجيجه كنتيجة للتدين المتزايد. ويوفر الانتشار الواسع للمؤسسات التعليمية الدينية المستقلة منصةً قويةً يمكن من خلالها نشر رسائل من قبيل أهمية احترام القانون وقيمة التسامح، أو بدلاً من ذلك، تعزيز الطائفية والانقسام.

ثانياً، علاوة على الهياكل التعليمية غير الرسمية، تُنقل القيم من خلال شخصيات دينية عبر وسائل إعلام مختلفة مثل أشرطة التسجيل، أو إذاعات الراديو، والقنوات الفضائية، والانترنت، هذا ترسيخ لدور الدين داخل الروح الشعبية يمكن توقع زيادته، كما أشار نوريس وإنغلهارت فإن ذلك يحدث في ظروف يكون فيها الأمن الوجودي مهدّداً .

أخيراً، فإن صلاة الجمعة منصة يؤثر من خلالها القادة الدينيون في العامة. فقبل الانتفاضة، كانت المرة الوحيدة التي يمكن فيها للسوريين أن يتجمعوا بأعداد غفيرة وبصورة قانونية هي في أثناء صلاة الجمعة، وهو الظرف الذي يُعتقد بأنه خلق مكاناً مركزياً للانتفاضة في عام 2011 ، وكان يُحدّد عدد رجال الدين ومستويات الحضور هذا النوع من المشاركة المباشرة. حيث يعمل ما يزيد على 10000 رجل دين بصورة يومية في سورية يقودون الصلوات ويقودون خطبة الجمعة ، هذه النسبة تساوي رجل دين واحد لكل 1258 مسلم سني سوري، وهي نسبة عالية نسبياً، مما يدل على احتمالية دور مؤثر في بيئة ما بعد النزاع.

احتياجات أساسية:

غالباً ما تكون الاحتياجات الأساسية التي تتضمن توفير الغذاء والمأوى والخدمات الصحية، هي أقوى الآليات التي تُسهِم من خلالها المجموعات الدينية في إعادة بناء البلاد بعد الحرب، وفي سوريا، قبل الانتفاضة، كان القطاع الخيري مفتت كحال القيادة العلمية، مع عدم وجود مقدمي خدمات اجتماعية دينيين على نطاق واسع. لكن وُجِدت ثقافة العطاء الخيري الخاص، لا سيما بين طبقة التجار الذين سعوا خلف صورة إيجابية ل "الوعي الاجتماعي" الذي كان يُشجّع عبر المثل الدينية المتعلقة بالمساهمة من أجل الصالح العام ، وكان محدوداً بالنطاق وبتدخل الدولة. إذ زاد نظام الأسد من الرقابة وإجبار رجال الدين العاملين في مجالس الجمعيات الخيرية على الاستقالة في محاولة لإضعاف تأثير العلماء على الرعاية الاجتماعية. .

ووفقاً لبحث أجراه بيريه وسيلفيك فإن الجمعية الخيرية الإسلامية الوحيدة التي تحظى بقاعدة دعم واسعة هي حركة زيد المتمركزة في دمشق .وهذه الحركة الصوفية التي أسسها سارية الرفاعي ولّدت دعماً كبيراً من الطبقة المتوسطة للتجار. ولا تكمن قوتها في قدرتها على حشد الموارد فحسب، بل أيضاً في موظفيها المدربين واللوجستيات القوية. فخلال حرب لبنان في عام 2006 وفّروا 20 ألف وجبة يومية للاجئين الذين

فروا إلى سوريا، في حين جمع مشروعها "حفظ النعمة" فائض ملابس وغذاء ودواء، ووزعتهم على الفقراء، ودعمت 6000 أسرة .

وبالنظر إلى المستقبل، فقط هذه المجموعات الدينية التي تمتلك قدرة مؤسساتية ومجرّبة في العطاء الخيري ستكون قادرة على الاضطلاع بشكل فعال بدور توفير الاحتياجات الأساسية في أعقاب النزاع، وهذه المجموعات قليلة جداً ومحدودة، إذ تبدو جماعة زيد فقط مستوفية لجميع المعايير

خاتمة

يمكن للقادة الدينيين ومؤسساتهم أن يلعبوا دوراً مهماً في عملية بناء الدولة، بشرعيتهم، ومستوياتهم العالية من الثقة، وغالباً بمواردهم المادية والبشرية الواسعة، فيمكن للمؤسسات الدينية أن تكون إما حلفاء أقوياء أو أعداء أشداء للجهود الدولية لإعادة بناء الدول، وتُحدد قدرة المؤسسات الإسلامية السنية على الإسهام في الاستقرار عبر مشاركتها في الفصل بين الخلافات، وبناء رأسمال اجتماعي ونشر قيم مدنية. وحل الخلافات.

أن العدد الكبير من رجال الدين وشعبيتهم الواسعة بالإضافة لوجود شبكة كبيرة من المؤسسات التعليمية يجعل منهم قوة جبارة لنشر القيم المدنية، إلا أن المساهمات الدينية في الاستقرار من المرجح أن تكون منخفضة أو متوسطة، وبصورة عامة، قد يشير هذا إلى أن المؤسسات الدينية قادرة على الإسهام في بناء الدولة، لكن فقط عبر آليات محددة وبصورة أكثر قوة بوصفها مصادر لتشريع سلطة ونشر القيم المدنية.

وحتى حين نفهم العمليات التي يمكن من خلالها للمؤسسات الدينية الإسهام في بناء الدولة يبقى السؤال المطروح هو ما إذا كانت ستقوم بذلك، يفترض الرأي الشائع أن المؤسسات الدينية تطمح لذات الأهداف التي ينشدها الفاعلون الدوليون–السلام والازدهار في المقام الأول– وهو موقف قاد إلى احتواء الدين للوفاء بأهداف عابرة لمنظمة دولية أو عسكرية أجنبية. بدلاً من ذلك، ينبغي أن يتضمن أي جهد للتعامل مع المؤسسات الدينية في جهود بناء الدولة فهماً للكيفية التي يمكن بها للدولة أن تساعد في تحقيق ما يعتبرونه إرادة الله. وبعبارة أخرى، ما هو الغرض الذي تخدمه الدولة في أصول الدين؟ وأخذ هذا السؤال بعين الاعتبار هو الخطوة التالية المطلوبة قبل أن ينظر الفاعلون الدوليون في التعامل مع المؤسسات السنية.

دور الإسلام السني بنظرة واقعية علمية المجلس الإسلامي

قال رئيس المجلس الإسلامي السوري إن المجلس سيكون ممثلاً للمسلمين السنة في سورية دون أن تناط به أي مسؤوليات سياسية، وكان دور المجتمع الدولي متأمر على الثورة المستمرة حتى الان داعياً الثوار في الداخل لنبذ الفرقة وتوحيد الجهود والعمل بجد على تحقيق الوحدة فيما بينهم.

ولدت فكرة تأسيس المجلس الإسلامي السوري اثناء لقاء دوري مع علماء دمشق وبعض المحافظات الأخرى قبل خروجنا بسنوات، وشكلنا رابطة بشكل غير معلن لأن النظام لم يكن يأذن بذلك، إلا باشتراط التدخل فيه وتوجيهه وبما يمكنه من اتخاذ القرارات التي تصب في صالحه، وتوجيه الفتاوي الشرعية وغيرها

لتصب في مصلحة النظام، ورابطة علماء الشام قديمة تأسست عام 1938، وقام على تأسيسها الشيخ أبو الخير الميداني.

رحب جميع العلماء بفكرة التعاون ومنهم من انضم لرابطة علماء الشام، وأقيمت روابط أخرى للعلماء، وهذا دفعنا لنقيم مكتباً للتنسيق بين هذه الروابط ، فتم إقامة مجلس إسلامي يجمع رموز هذه الروابط والهيئات الشرعية في الداخل وخارج البلاد، حيث التقت أربعون رابطة ومنظمة وهيئة علمية وهيئة شرعية على إقامة هذا المجلس واجتمعت على فكرة واحدة ونظام داخلي واحد، وانتخاب أعضاء المجلس الإسلامي السوري الذي يضم نخبة علماء الأمة.

الهدف من المجلس الاسلامي هو تكوين مرجعية شرعية دينية علمية للشعب السوري ولأهل السنة والجماعة من كافة الشرائح، فنحن لا نعمل بالسياسة أو العسكرة، بل بضرورة التواصل مع جميع مكونات الثورة لجمعها على كلمة واحدة وهدف واحد مهما اختلفت الرؤى والأفكار والتوجهات ومواقف الأحزاب .

لان لدى كل الطوائف في سورية مرجعيات ثابتة وقوية تأتلف حولها طوائفها، وأهل السنة مفرقون ومشتتون، والعلماء يتلاومون على التأخر في تشكيل هذا المجلس، ما جرى هو أن أهل السنة والجماعة قاموا بتشكل مرجعيتهم.

يضم المجلس الإسلامي العرقيات السنية المختلفة، فالأكراد والتركمان ممثلون في هذا المجلس، لان الشعب السوري كله مظلوم، والنظام علماني طائفي، فكان يضغط على أهل السنة والجماعة ضغطاً شديداً، وضيق فيها على نشاطاتهم العلمية والدعوية والفكرية والثقافية والاقتصادية.

ومن أسباب تراجع أداء الثورة عدم وحدة الكلمة، والذي يتحمل هذه المسؤولية من الدماء والأرواح التي تزهق كل يوم هم إخواننا وأحبابنا الثوار في الداخل لأنهم لا يسارعون دائماً لتوحيد كلمتهم، وسبب عدم وحدة الكلمة لان الثورة لم تقم كجسم واحد من الأساس، وتحرك الثوار دون تنسيق مسبق، فالثورة السورية قامت بدون قيادة وإنما بشكل عفوي، وأعضاء المجلس الإسلامي يقومون بهذا الدور وهو غاية وهدف رئيس من أهداف المجلس الإسلامي السوري.

والجهات المقاتلة غير موحدة ولا تقاتل تحت راية واحدة، أما داعش فهي خليط من فكر خارجي تكفيري يكفر المسلمين ويستبيح دماءهم، وكثير من شباب الرافضة دخلوا إلى سوريا تحت راية داعش ليقتلوا أهل السنة فحسب، وليس لهم غير هذه الغاية.

بعض الدول الغربية تقدم لبعض الفصائل ببعض الأسلحة، فهذه الدول لا تمدهم بهذه الأسلحة لإسقاط النظام، وإنما لتتوازن القوى بينهم وبين النظام لإطالة حتى يذبح من المسلمين أكثر ما يمكن أن يتصور.

الخطاب الديني لشيوخ السلطة

لم يكن مفاجئاً للسوريين انحياز أغلب المنتمين لـ"المؤسسة الدينية" في سورية، منذ بدء الثورة 2011، إلى جانب نظام بشار الأسد، وهو ما تجلّى في العديد من المواقف، آخرها التأييد في الانتخابات الرئاسية.

ووصل الحال ببعض مشايخ هذه المؤسسة إلى أن خرجوا بمسيرات، لاقت استهجاناً واسعاً، تؤيد بقاء الأسد في السلطة حتى عام 2028، على الرغم من كل ما جرى في البلاد على مدى أكثر من عشر سنوات.

ووصفهم الشيخ كريّم راجح، "شيخ قراء الشام" وهو من أبرز العلماء السوريين المعارضين، بـ"مشايخ وطراطير السلطان... الحمقى الذين باعوا آخرتهم بدنيا غيرهم"، وفق قوله.

عمل النظام على تحييد المؤسسة الدينية في البلاد منذ عام 1963، تاريخ استلام حزب "البعث" السلطة وكان هناك حلف معلن بين النظام والمؤسسة الدينية منذ عام 1970 حين استلم حافظ الأسد السلطة، وهو يعرف أنه ما كان ليستمر لولا مباركة هذه المؤسسة، التي كان يقودها الشيخ أحمد كفتارو الذي نسج مع مشايخ آخرين خيوط علاقة متينة مع الأسد منحتهم امتيازات جمّة مقابل الولاء وتهدئة الشارع طيلة حكمه، لم يتأثر الحلف بين النظام والمؤسسة الدينية، التي هيمنت عليها طبقة من مشايخ العاصمة دمشق، بل تعززت هذه العلاقة في ثمانينيات القرن الماضي، عندما استطاعت الأجهزة الأمنية استقطاب الشيخ محمد رمضان البوطي، الذي كانت له مكانة علمية متميزة، ليس في سورية فحسب، بل في التيار المشيخي–المتدين .

وأدرك حافظ الأسد أهمية المؤسسة الدينية في تثبيت أركان نظامه، فعمل على انتساب عدد من المنتمين لحزب "البعث" إلى كلية الشريعة في جامعة دمشق، ليتحوّلوا إلى أبواق له على منابر المساجد في جميع أنحاء سورية. وعندما بدأت الأزمة الشهيرة بين النظام وحركة "الإخوان المسلمين"، كان للمؤسسة الدينية دور بارز في الدفاع عن النظام، والتغطية على اعماله في قمع الحراك في حماة وحلب . كما أنشأ حافظ الأسد في تسعينيات القرن الماضي ."معاهد الأسد لتحفيظ القرآن الكريم"، تحت مظلة وزارة الأوقاف والأجهزة الأمنية .

وغضّت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام، في العقد الأخير من القرن الماضي، الطرف عن بروز تيار ديني يُوصف بـ"النخبوي"، انتشر بين نساء الطبقة الغنية في دمشق تحت إشراف المفتي العام حينذاك أحمد كفتارو، عُرف بـ"القبيسيات"، نسبة إلى مؤسسة هذا التيار النسائي منيرة القبيسي، المولودة في دمشق في 1933. وانتقل هذا التيار إلى طور جديد من العمل لاستقطاب النساء بعد تولي بشار الأسد السلطة مع بداية القرن الجديد، معلناً تأييده المطلق للأسد الابن. وسمح النظام له بالعمل العلني بعد أن لمس أن هذا التيار يملك القدرة على التأثير على النساء الدمشقيات بشكل واسع، وهو ما استفاد منه النظام لاحقاً مع اندلاع الثورة في 2011، حيث دعم تيار "القبيسيات" الأسد بشكل كبير، فكافأه بتعيين "داعية" هي سلمى عياش في منصب معاون وزير الأوقاف في سورية، ويضم هذا التيار اليوم نحو 70 ألف امرأة، وأن "القبيسيات" يمتلكن أكثر من 50 في المائة من المدارس الخاصة، التي تنتشر في أحياء راقية من دمشق، وهناك أكثر من أربعين مسجداً تقوم عليها "القبيسيات" في هذه الأحياء.

ويصف الباحث الإسلامي محمد خير موسى، في حديث مع "العربي الجديد"، بنية المؤسسة الدينية في سورية بـ"التقليدية، سواء كانت صوفية أو سلفية أو حركية"، مضيفاً: "هذه المؤسسة تعرضت للشرخ أكثر من مرة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، خصوصاً عام 1964 عندما فاز أحمد كفتارو بدعم من حزب البعث الحاكم في انتخابات الإفتاء على الشيخ حسن حبنكه". ويشير إلى أن المؤسسة الدينية "رحبت عام 1970 باستلام حافظ الأسد السلطة ، بسبب شعور هذه المؤسسة أن صلاح جديد الذي كان الحاكم

الفعلي للبلاد، بلغ مرحلة غير مسبوقة من الاستبداد"، مضيفاً: "الأسد الأب قدّم خطاباً تصالحياً حتى عام 1973، وأضاف مادة تنص على أن حزب البعث قائد للدولة والمجتمع، وفي ذاك العام حدثت أول مفاصلة بين النظام والمؤسسة الدينية."

ويلفت موسى إلى "أنه في فترة الثمانينيات شهدت المؤسسة الدينية مواقف متضاربة إزاء الأحداث التي عصفت بالبلاد، فغادر العلماء المنضوون في حركة الإخوان المسلمين سورية، بينما اعتبر المفتي في حينه أحمد كفتارو أن ما تقوم به حركة الإخوان المسلمين فتنة". ويضيف أن "فترة التسعينيات شهدت بزوغ نجم الدكتور أحمد رمضان البوطي، واستطاع الأسد احتواء الشيخ البوطي عن طريق رجل المخابرات محمد ناصيف". ويشير إلى أن المؤسسة الدينية "انكفأت على نفسها في عقد التسعينيات، وانحصر عملها في المساجد. وبعد وفاة الأسد الأب بدأت علاقة (جديدة) بين المؤسسة والنظام". استغلت المؤسسة ذلك للعودة إلى النشاط وافتتحت جمعيات اجتماعية وخيرية"، لافتاً إلى أن موقف الأسد الابن "كان سلبياً من المؤسسة الدينية، فأرسل لها العديد من الرسائل التي تحط من قدرها، فألغى الحفل الرمضاني الذي كان يقيمه والده للعلماء في رمضان."

ويبيّن موسى أن بشار الأسد "بدأ يضيّق على المؤسسة الدينية حيث فتح المجال واسعاً أمام الإيرانيين لنشر المذهب الشيعي في سورية، وفصل أكثر من ألف امرأة منقبة من سلك التعليم في سورية". ويشير إلى أنه في بداية الثورة السورية في 2011" عمل الأسد على استرضاء المؤسسة الدينية، حيث تراجع عن قرار فصل المنقبات، مع الاعتراف بالشهادات التي تصدرها المعاهد الدينية. كما استعان بالمؤسسة الدينية لتطويق الحراك الثوري". ويقول: "بعد أشهر من بدء الثورة بدأت تتضح الصورة داخل المؤسسة الدينية، حيث انحازت جماعة معهد "الفتح" ومعهد "كفتارو" إلى جانب النظام، بينما انقسم خريجو كلية الشريعة إلى قسمين، الأول انحاز للنظام إلى أبعد مدى، والثاني إلى الثورة إلى أبعد مدى". ومع بدء الثورة استعان بشار الأسد بالشيخ البوطي لدعم موقف النظام مع تصاعد الحراك الثوري .

ويدرك "حافظ الأسد القادم من أقلية مذهبية في سورية أن حكم مجتمع غالبيته من السنّة يحتاج إلى مقاربة جديدة مع تجار ومشايخ دمشق وحلب، فسمح للمشايخ بدور محدد لاستيعاب المجتمع السنّي المحافظ، وقطع الطريق أمام الإسلام الحركي الذي كانت تمثله جماعة الإخوان المسلمين، وإيجاد قنوات بديلة لا تتدخل بالسياسة للشباب المتدين". ويضيف: "كان الأسد بحاجة إلى مشروعية، خصوصاً من المشايخ لإقناع المجتمع السوري به، وهو ما قام به عدد من هؤلاء المشايخ المعروفين، إذ اعتبروا نظام الأسد حامياً للإسلام."

وكان معظم رجال الدين التابعين لوزارة الأوقاف ومفتي الجمهورية في حكومة النظام السوري قد وقفوا في صف النظام منذ اليوم الأول للثورة 2011، وأصدروا فتاوى ضد الخروج على رئيس النظام، وكان من أبرزهم الشيخ رمضان البوطي والمفتي بدر الدين حسون.

أشاد بشار الأسد بالدور الذي لعبته المؤسسة الدينية في سورية، كرديف إلى جانب قواته في حربها على الشعب السوري، مضيفاً أن "الجيش يحارب الإرهاب" و"المؤسسة الدينية تحارب الفتنة".

وقال إن "المؤسسة العريقة.. المؤسسة الدينية.. مؤسسة الأوقاف بأنكم كنتم رديفاً للجيش، "وهذا الكلام دقيق، لأنه لو تخاذل الجيش لانتصر الإرهاب ولو تخاذلت المؤسسة الدينية لانتصرت الفتنة، لذلك كانت الحرب عليكم كأشخاص وعليكم كمؤسسة حرباً شرسة جداً من قبل الطائفيين".

في أسباب الحضور الباهت للتدين الدعوي في الثورة السورية

رشيد الحاج صالح

يعد التدين الدعوي موجودا بصورة أساس لدى الدعاة والمتصوفة السوريين. ممن يفصلون بين أمور الدين وشؤون السياسة في تعاليمهم الدينية، أو هو شكل من أشكال التدين ينأى بتعاليمه عن السياسة بشكل كامل ويقتصر نشاط هؤلاء على الدعوة والوعظ والفتاوى، وحث الناس على التمسك بتعاليم الدين الإسلامي السمحة كما أن هذا التدين يرفض أي شكل من أشكال التنظيم السياسي الديني بالرغم من أنه نوع من التفكير السياسي الذي يفضل عدم الربط بين التدين والحياة السياسية للبلاد، فهو على الرغم من عدم اهتمامه بالجانب السياسي. يحمل في طياته أهدافا سياسية أكثر بكثير مما يتوقع المرء.

رموز هذا التدين كان لهم حضوراً في عالم السياسة، لدرجة أن محمد حبش (داعية معارض للنظام السوري يصف غالبية من يعمل في المجال الديني بأنهم شديدي المكر والدهاء السياسي، وأنهم كثيرا ما يقيمون علاقات سياسية ومخابراتية شديدة التعقيد للوصول إلى أهدافهم.

يتوزع التدين الدعوي في سورية بين فتين أساسيتين هما الدعاة والمتصوفة: الدعاة تقوم طريقهم بأن يتمسك المسلم بكل الصفات المثالية والأخلاقية والدينية الحميدة، ويكثرون من تخويف الناس من الأخرة، ودعواتهم إلى التسامح ونبذ العنف والتعايش بين أتباع مختلف الأديان وبكلمة أخرى يقوم منهجهم على أن أوضاع المسلمين بحاجة ماسة إلى إصلاح واسع. وأن هذا الإصلاح الديني ينطلق أولا من إصلاح المسلم نفسه، ويأتي في مقدمة هذه الفئة الشيخ محمد راتب النابلسي. ومحمد سعيد رمضان البوطي وولده أحمد حسون مفتي سورية. وأحمد معاذ الخطيب، والشيخ أحمد كفتارو هو مفت سابق لسورية، إضافة إلى محمد كريم راجح وفتحي السامي وجودت سعيد ومحمد حبش ومحمد سرور وغيرهم كثير

أما الفئة الثانية من التدين الدعوي فهي فئة شيوخ الطرق الصوفية وهؤلاء غالبا ما يتوارثون هذه الطرق عن آبائهم. ولكل مهم طريقته وأتباعه وتقاليده الخاصة. وهذا التقسيم مرن ويمكن في بعض الحالات أن تجد نماذج يمكن وضعها في أكثر من فئة بالوقت نفسه فقد جمع أحمد كفتارو – مثلا – بين شخصية الشيخ الصوفي والداعية بالوقت نفسه مثلما جمع محمد سعيد رمضان البوطي بين احترامه المتصوفة والتصوف الذي وجده عند والده، وشخصية الداعية والفقيه.

أولا: الإسلام الصوفي :

ينتشر الإسلام الصوفي في سورية في الريف والمدن الكبرى واتخذ «حلقات الذكر» شكلا من أشكال التقرب إلى الله، وذلك بعيدا عن مواقف سياسية مباشرة أو غير مباشرة وبقيت علاقة الغالبية العظمى من الجماعات الصوفية مع النظام علاقات عادية ، يمارسون طرقهم وطقوسهم وشعائرهم الدينية بحرية تامة

في جوامعهم وزواياهم والنظام لا يتدخل في شؤونهم ما داموا لا يتعاطون الشأن السياسي العام ولا يطلبون من مريديهم سوى الاهتمام بالروحانيات والزهد فقط.

اتبع النظام سياسة استيعابية تجاه الجماعات الصوفية على الرغم من سياساته العلمانية المتطرفة. أدرك حافظ الأسد أنه يمكن الاستفادة من هذه الجماعات نظرا إلى تاريخها الطويل في التكيف مع النظم الاستبدادية لذلك فضل النظام أن تظهر تلك الجماعات ولائها له بشكل واضح، حيث أخذت تنتشر بشكل متزايد الأدعية والأغاني الدينية التي تعلي من شأن رئيس الجمهورية، وتدعو له بالتوفيق وتشارك بفعالية باحتفالات تجديد البيعة ... والشعار الذي رفعته بعض الجماعات الصوفية طلبنا من الله المدد فأرسل لنا حافظ الأسد .

فعميلوا على تغيب الشأن السياسي اليومي عن وعي الناس، لأن عالم السياسة عالم دنيوي ومرتبط بالماديات، والعلاقة التي تربط بين غالبية مشايخ الطرق الصوفية مع النظام هى الغاية تبرر الوسيلة. بمعنى أنه إذا كانت غايتنا نشر الإسلام الوسطي وتعاليمه المسحة، فلا مانع من التعاون مع النظام... بشكل فعال وإيجابي، إذا كان سيمنحنا الساحة الدينية في سورية وهذه هي خلاصة موقف أحمد كفتارو الذي على أساس أن العين لا تقاوم المخرز.

بالنسبة إلى النظام هذا يعني أنه يمكن تنحية العلمانية قليلا إذا كانت الفوائد أكبر، وأن هذه المرونة، التي يبديها النظام في التعامل مع المجموعات الاجتماعية الشعبوية، تعد من أهم أسباب استمراره في السلطة .

بعد **اندلاع الثورة** توزعت مواقف شيوخ الصوفية بين معارض ومؤيد ومحايد مع اندلاع الثورة جيش النظام عددا كبيرا من شيوخ الطرق الصوفية للتشكيك في مواقف المتظاهرين. واتهامهم بالعمالة والخيانة وتقديم تصور متكامل عن الثورة بأنها مؤامرة خارجية .

والواقفون إلى جانب النظام رفعوا الحجة الأشعرية الشهيرة بعدم الخروج على الحاكم حتى لو كان ظالما لأن ذلك يؤدي إلى الفتنة. ويعد كل من البوطي وأحمد حسون من صقور هذا الموقف السائرون في هذا الموقف غالبيتهم ممن لديه طموحات كبيرة ومستعد أن يقدم خدماته للحصول على منزلة أو ميراث أو تسهيلات يعتقد أنها تخدم الطريقة وتوسيع دائرة انتشارها

ولذلك تجد أن **محمد كريم راجعة** (شيخ قراء دمشق وأحد معارضي النظام) يؤكد في معرض حديثه عن موقف البوطي من النظام والثورة السورية لم يعرف من النظام منذ أيام حافظ الأسد أنه ضغط على أحد (يقصد الطبقة الدينية). نحن الذين نركض وراءهم .

غير أن هناك موقف من تصادموا مع النظام. أبرز من يمثل هذا الموقف قبل الثورة **محمد معشوق الخزنوي**، أما أهم من يمثل هذا الموقف المناوئ للنظام بعد الثورة هناك آل الرفاعي وعبد الكريم راجح الشكل الذي ينتقد به مشايخ الطرق الصوفية النظام بعد الثورة هو «النصح الشكوى» «التنبيه» تحت عنوان «نزع فتيل الفتنة. وأن تخفف من الطابع العنيف الذي أخذت تنزلق إليه الثورة بعد اندلاعها بأشهر عدة ففي خطبة يوم الجمعة 1/20117 **انتقد أسامة الرفاعي** سلوك بعض مؤيدي النظام الذين يسجدون على صور الرئيس في الشوارع، مطالبا بالكف عن هذه التصرفات المستمرة للمسلمين، مؤكدا أنها تسيئ حتى للرئيس

نفسه، كما نوه إلى أن السوريين يمكن أن يتساهلوا في كل شيء مع النظام إذا لم يمس هذا النظام بمسألة التوحيد غير أن سارية أعلن عن صدمته من "إجرام" الجيش السوري، واستخدامه الأسلحة الثقيلة ضد الشعب السوري مثلما حذر القيادة السياسية بضرورة أن تسحب الجيش من الشوارع وتفرج عن المعتقلين، وتكف عن التصعيد، وأن يتقي الله بدماء السوريين داعيا إلى كثرة الدعاء إلى الله تعالى حتى يرفع البلاء من هذا البلد.

تعد خطب **أسامة الرفاعي** بمنزلة رد غير مباشر على خُطب البوطي وتقديم رواية عن الثورة معاكسة الرواية البوطي التي وصفت الثورة بأنها مؤامرة وفتنة ، فقد قدم سارية الرفاعي في خطبته بتاريخ 25 مارس/ آذار 2011 تصورا متكاملا للثورة، يقوم على أن الثورة في سورية قامت للمطالبة بالحرية واحتجاجا على الفساد. وطالب بإلغاء قانون الطوارئ والكف عن الممارسات الأمنية ضد المتظاهرين، مشددا على أنه يقدم فقط نصيحة أخلاقية لرئيس الجمهورية ، في النهاية غادر أغلب شيوخ الطريقة الرفاعية سورية خوفا من بطش النظام، وشكلوا المجلس الإسلامي كهيئة سياسية ضد النظام.

هناك موقف ثالث للمتصوفة غير المواقف المعارضة والمؤيدة. وهو موقف المحايدين وهناك من يقف على الحياد بقصد التأييد، وهناك أيضا من يقف على الحياد بقصد المعارضة أصدر الشيخ محمود الحوت (شيخ جامع الكلتاوية وأحد كبار مشايخ الطرق الصوفية في حلب) في بداية عام 2012 بيانا رفض من خلاله التدخل الخارجي، ودعا علماء سورية إلى مشروع تحكيم بين الحكومة والمعارضة " مثلما تحدث عن لقاء له مع بشار الأسد، قال إنه دعاء فيه إلى إيجاد حل للأزمة السورية، وأنه بذلك يكون قد أسقط الواجب الشرعي من كل علماء ومشايخ مدرسة الكلتاوية، داعيا إياهم إلى عدم التدخل فى الوضع السياسي أو التشجيع على التظاهر حتى لا يرتد ذلك سلبا على المدرسة ذات التاريخ الكبير غير أن الشيخ الحوث غادر سورية بعد ذلك، في عام 2016 بعد استرجاع النظام حلب القديمة وعاد محمود الحوت إلى حلب (قيل إنه عاد بوساطة إيرانية، ولا سيما أن علاقة مساهرة تربطه بأحمد حسون مفتي (سورية) غير أنه لم يستقر في حلب. وأخذ يتردد على تركيا، حيث يوجد بعض مريديه هناك.

ثانيا: الإسلام الدعوي

يتداور دعاة سورية المعاصرون على تقديم تفسيرات لتأخر أحوال المسلمين في سورية، بسبب الفساد الأخلاقي أو التربوي أو عدم الالتزام بتعاليم الشريعة الإسلامية، أو عدم دفع الزكاة، أو تراجع صلة الأرحام بين المسلمين إلخ ، وعلى العموم يمكن تلخيص مبادئ الإسلام الدعوي بالنقاط الآنية:

مشكلة المسلمين نفسية أو أخلاقية وليست سياسية هكذا يكرر عبد الكريم بكار (داعية معارض للنظام السوري) في مقاربته عن سؤال "لماذا تقدم الغرب وتأخر المسلمين". يكرر القول الجواب من كل هذا يكمن في طريقة التربية في الأسرة ، أما خضر شحرور (داعية مؤيد للنظام) فيؤكد مما لا يقبل الشك أن الغضب سبب كل المشكلات التي تحدث للناس.

المشكلة في الناس أنفاسهم، أي إن الناس، وليست الأنظمة والحكام، هم المسؤولون

يجمع الدعاة على أن هناك مؤامرة من قبل الغرب الصليبي والمتعاون مع الصهيونية على المسلمين. لأنه يخاف من انتشار الإسلام في بلدان العالم المختلفة. هكذا يذهب مأمون رحمة. وهو أحد تلاميد البوطي و معروف بفتواه التى تجير الحج على جبل قاسيون إلى وجود «غزو جنبي، للأمة الإسلامية قادم من الغرب وعلى الحكومات الإسلامية التنبه، ويتناوب الدعاء على التطبيل للنظرية المؤامرة، وشرح أشكالها الكثيرة .

أما بالنسبة إلى مواقف هؤلاء من الثورة السورية فإنه على الرغم من انقسام رموز التدين الدعوي في سورية بين معارض ومؤيد وحيادي إلا أن اللافت للنظر هو تجاهل غالبيتهم الأسباب السياسية المباشرة للثورة. المؤيدون للثورة يلحون على الأسباب الدينية والتربوية والأخلاقية أولا. وعلى نظرية المؤامرة ثانيا أما الحياديون فيتحدثون من الأسباب الدينية والأخلاقية، وعلى نظرية المؤامرة بشكل متساوي، أما معارضو الثورة فيركزون على نظرية المؤامرة أولا. وعلى الأسباب الدينية والأخلاقية ثانيا أما الأمر اللافت للانتباه في هذه التفسيرات هو أنها متشابه وأن الفرق في الأولويات فقط.

أما **محمد حبش** فيرفض قراءة الدمار والقتل اللذين يتعرض لهما السوريون على أنهما «بلاء من الله)، بل إنه يشن هجوما قويا على أصحاب هذا التفسير واصفا إياهم بأنهم يقدمون تبريرا مجانيا لجرائم المستبدين. كان محمد حبش يعتقد في عام (2011) أنه ليس أمام بشار الأسد سوى الاستجابة لمطالب السوريين الثائرين، غير أنه تفاجئ بعد ذلك بلجوئه إلى الخيار العسكري وبكل قوة ليضمن بقائه في السلطة، وترتيب أمر الرئاسة في المستقبل لابنه حافظ كما رتب والده الأمور له في عام ٢٠٠٠ .ولذلك غادر سورية

أما **الداعية جودت سعيد** فيجعل من اللاعنف والتسامح العنوان العريض لكل كتبه ومحاضراته، وعندما يسأل عن الثورة السورية وماذا يمكن للسوريين أن يفعلوا تجاه ما يوجهونه من قتل وتدمر واسع لمدنهم يجيب بأنه يجب أولا إصلاح الأمم المتحدة لأنها لا تؤمن إلا بالقوة مثلها في ذلك مثل فرعون وفي سؤال عن ماذا يفعل السوريون تجاه العنف الذي يتعرضون له من قبل النظام قال لا يجوز لهم حتى الدفاع عن النفس، لأن الرسول والصحابة لم يدافعوا عن أنفسهم تجاه العنف الذي تعرضوا له في بداية الدعوة كما وصف المتظاهرين بـ الخوارج، لأنهم لم يتفاعلوا مع دعواته في اللاعنف ، وتغير رأيه فيما بعد ؟.

أما **الشيخ فتحي صافي** (أحد متابع دمشق المؤيدين النظام فيدعو عناصر الجيش السوري للصبر في أداء واجباتهم حتى لو تجاوزت مدة الخدمة العسكرية ثماني سنوات وفي أجابته عن سؤال "ما الحل في ظل هذه الأوضاع الصعبة؟ يقول الشيخ الحل بأيدينا (نرجع إلى الله». ونصبح جيدين بعضنا مع بعض. عندها سيرفع الله هذه الغمة عن كاهلنا، مستشهدا بالآية الكريمة في سورة الجن :

﴿وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لأسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا (١٦) ، ويتساءل صافي كيف سيأتي فرج الله وقد أزداد السفور والسرقة والنصب والاحتيال بين الناس ... وفي جوابه عن سؤال تقدم الغرب والعدو الإسرائيلي،

وتراجعنا يُرجع الأمر إلى مخالفتنا للشريعة وكأن الغرب ملتزم بالشريعة ويبقى الصبر في النهاية هو المنهج الذي على الجميع الامتثال له، لأنه هو الذي يقدم الحلول لـ «الأزمة التي يعيشها السوريين هذه الأيام، ولذلك نجد الشيخ صافي يسرد عشرات القصص عن أنباء صبروا في محنهم إلى أن أتى الفرج من الله ويضيف الصافي أن ما يحصل في سورية اليوم هو مؤامرة أميركية روسية لتدمير سورية عبر الاستمرار في دعم أطراف النزاع إلى ما لا نهاية .

ثالثا: نموذج التدين الدعوي (باراديم: النموذج الفكري أو النموذج الإدراكي أو الإطار النظري.)

تدين الدعاة بشقيه الصوفي والدعوي لا يعول كثيرا على الإصلاح السياسي للمجتمع لأنه يعتقد أن مشكلة المجتمعات الإسلامية المعاصرة عموما مشكلات ليست سياسية بل هي في الأصل مشكلات أخلاقية أو دينية، تتعلق بمدى درجة التزام المسلمين بتعاليم دينهم، فالخلاص عند جماعة الطرق الصوفية يكون بإصلاح النفس و تدريبها على تحمل مشاق الزهد والتمتع بنعمه، بالعلاقة المميزة مع الله تعالى عن طريق الرابطة التي تنشأ بين المريد و الشيخ.

وصل ببعض الدعاة الي (العولمة الدينية الإسلامية)، بمعنى أن مشكلات المسلم في سورية ومصر وإندونيسيا والسودان والبرازيل وفرنسا والعراق وبقاع الأرض كلها واحدة أنها تعود إلى عدم التزام المسلم بتعاليم دينه وأخلاقه مثلما هي في كل الأزمنة والمراحل التاريخية أيضا واحدة، فمشكلات المسلم في العصور العباسية والسلطنة العثمانية ومرحلة الاحتلال الأوروبي ومرحلة الاستقلال هي واحدة أيضا، مثلما هي واحدة في الدول الإسلامية المعاصرة سواء كانت هذه الدول جمهورية أم ملكية. علمانية أم دينية ديمقراطية أم استبدادية درجة التزام المسلم بتعاليم دينة سبب التراجع الحضاري للمسلمين، مثلما هي أيضا مفتاح الحلول كلها.

هكذا يصبح النظام بفساده وطغيانه وكبته الحريات، وطائفيته، واستيلائه على مقدرات البلد. وانتهاكهم المنظم للدولة وقوانينها، ومئات الألوف من الضحايا الذين قضوا، والملايين الذين هجروا وشردوا أموراً لا نفكر فيها، لأنها «ابتلاء» أو «عقوبة الاهيه، أو إشارات إلاهيه، تنبه المسلمين في سورية إلى أنهم مقصرين تجاه دينهم ويبتعدون عن تعاليمه السمحة.

واستفاد النظام السوري منهم بطرق غير مباشرة، سيما أن إقصاء السوريين عن عالم السياسة يعد من الأهداف الإستراتيجية التي عمل النظام عليها طويلا ، وفي النهاية هذا الاتفاق استثمره النظام ووظفه إلى أقصى الحدود الممكنة.

مع بداية الثورة وصل الانفتاح حده الأقصى حتى إن النظام افتتح قناة تلفزيونية دينية (نور الشام) وأصدر في نيسان 2011 مرسوم افتتاح معهد الشام العالي ومجمع الفتح الإسلامي الشيخ أحمد كفتارو وغيرها، وقانون رقم 21 عام 2018 دور وزارة الأوقاف ومؤسسة الإفتاء . واعتمد النظام على الطبقات الدينية التقليدية، بمنحها صلاحيات واسعة فيقول محمد حبش (هو قانون له هدف مزدوج يعيد هيمنة رجال الدين على الحياة العامة وهيمنة الساسة على رجال الدين) .

رابعا: لماذا اختلفت المواقف من الثورة السورية؟

بالرغم من تباين الدعويين من الثورة السورية إلا أن تعاليمهم تجاه السياسة تكاد تكون واحدة، وهى أن الشأن السياسي وأمور الحكم وطريقة إدارة البلاد ليست من أولوياتهم، ولا تشكل حجر الزاوية سواء في عملهم الدعوى أم في خطبم أو"فيديوهاتهم ، فالسياسة ليست السبب في المشكلات وليست مفتاح الحل.

الذي يفسر اختلاف مواقفهم من الثورة والنظام إلى حد التناقض، أنها ليست دينية، ولا لأسباب سياسية، بل إلى أسباب شخصية تتعلق بتاريخ هؤلاء السياسي وعلاقاتهم الشخصية مع النظام الأسدي ووزنهم الاجتماعي والاقتصادي داخل بيئاتهم المحلية، فعودة آل الرفاعي إلى الثورة يعود إلى وزنهم الاجتماعي والاقتصادي المعروف داخل بيئاتهم المحلية. ولم يعودوا إلى سورية إلا عبر تسويات مع النظام منحتهم بعض الاستقلالية في مساجدهم وعملهم الخيري أما وقوف محمد حبش إلى جانب الثورة عبر ما أسماء «الطريق الثالث». فيعود إلى أن أنه كان على خلاف مع كفتارو وجماعته، على الرغم من علاقة المصاهرة بيهم. وخلافاته مع عدد من وزراء الأوقاف. ومطالبته بإلغاء وزارة الأوقاف السورية ، أما انحياز البوطي إلى النظام بشكل كامل فيعود إلى المنزلة الرفيعة التي خصصها النظام له، وصداقته الشخصية مع حافظ الأسد. علاوة على أن البوطي كردي تركي الأصل، أما موقف أحمد حسون السلبي من الثورة فيعود إلى الحظوة التي حصل عليها عند النظام والصراع الذي خاضه مع صهيب الشامي (مفتي سابق لحلب كثر الحديث عن فساده بعد تولي بشار الأسد الحكم)، والذي أسفر عن إغلاق معهد الفرقان الشرعي التابع لأحمد حسنون، قبل أن تنقلب الأمور لصالح حسون ويتولى منصب المفتي.

هكذا يمكن القول إن معادلات العرض والطلب التي فرضها النظام على رموز التدين الدعوى هي التي حكمت علاقاته بهم بحيث يحصل هؤلاء الرموز على الحظوة والمنزلة والصلاحيات الواسعة في المساجد ووسائل الإعلام بقدر ما يقدمون من خدمات للنظام.

خاتمة

1- يتبنى التدين الدعوي في سورية في غالبيته وبتوجهاته المختلفة المعارض المؤيد والمحايد، إلى أن مشكلة السوريين تكمن في ابتعادهم عن الشريعة الإسلامية وعدم نضجيم النفسي وهم بذلك يلغون السياسة بوصفها عاملا أساسي في تكوين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتربوية للناس فيقدمون صكوك غفران مجانية للنظام. (المشكلة كلها دينية) .

2- النظام اكبر المستفيدين من هذا التدين الذي دأب على تغريب السوريين عن السياسة لصالح جعل السوري يعتقد أن أوضاعه الدينية والنفسية والأخلاقية هي سبب المشكلات كلها ومفتاح الحلول لها،

مع العلم أن المشكلات المعيشية والفساد والابتعاد عن تعاليم الدين الإسلامي هي أسباب سياسية في الأصل تتعلق بنظام الحكم أي مشكلة سياسية لها نتائج دينية.

3- يردد غالبية وجهاء التدين الدعوي أن الحل بالعودة إلى الإسلام وتعاليمه، ويتجاهلون أن تطبيق تعاليم الدين الإسلامي الإنسانية موجودة في الغرب». والمقصود هنا العدالة والمساواة والحقوق، وهى تحتاج إلى نظام سياسي يطبقها، لأن علة تنظيم المجتمع في الغرب وعدالته هو النظام السياسي، وليس مدى التزام الغربيين بتعاليم الأديان.

4- نشر قيم الإسلام **الإنسانية** بحاجة نظام حكم ديمقراطي يؤمن بالعدالة والمساواة، ومسألة تأخر المسلمين مسألة سياسية، وليست مسألة دينية، والسوريون مسلمون في غالبيتهم، وليس الدعويون هم الوحيدون الذين يريدون، وأنهم فقط غيورين على الإسلام والمسلمين، ويذهب المتصوفة أن السوريين العاديين بحاجة إلى الدعاة والمتصوفة، لأن هؤلاء بمفردهم لا يعرفون كيف يفسرون الآيات الكريمة ولا كيف يطبقون احكام الشريعة الإسلامية، أي أن المسلمين من دونهم سينحرفون ويسلكون طريق الظلال ، وبهذة الفكرة يشتركون مع النظم الدكتاتورية في المنطقة من حيث إنه لا يثق بالمسلمين ولا يرى أنهم اهل حرية ولا يعرفون كيف يستخدمون حقوقهم.

5- ولا يحمل الدعاة والمشايخ أي مسؤوليات تجاه أوضاع السوريين، لأنه يحمل السوريين أوزار كل ما يحصل لهم، خطاب يشبه في جوهره خطاب النظام من حيث إنه خطاب يبرئ نفسه من أوضاع السوريين وأزماتهم، على الرغم من أنه هو أكبر المتسببين بهذه الأزمات، لأن الثورة وكامل أوضاع السوريين مسألة دينية ناتجة عن عدم التزام الناس بالشريعة الإسلامية وتراجعهم الأخلاقي، وبذلك يخرجون السياسة من المعادلات.

6- ينتمي الدعاة والمتصوفة إلى أيديولوجية دينية. تشابه الأيديولوجية القومية من حيث أنها لا تتهاون مع المستعمر والعدو الخارجي ولكنها تتهاون بالمقابل مع النظم الطاغية. ولا تعطي قضايا الحريات السياسية والحقوق والعدالة والشفافية ومكافحة الفساد الأولوية، بالإضافة الى تلاشي الهوية سياسية للسوريين، توجهوا إلى الهوية الدينية بديلًا، وهكذا يجد السوري نفسه اليوم أمام وضع «وطني» معقد تتصاعد فيه هويات طائفية تحت وطنية، وهوية قومية تكاد تنعدم الأسس الواقعية لتحقيقها، إضافة إلى خوف من المستقبل، وعسكرة المجتمع ، هذا الوضع الصعب والمتوتر، وضحته تفسيرات الدعاة المؤيدين للنظام (ابتلاء)

7- دعوات الناس لفعل الخير وبر الوالدين والالتزام بالشريعة الإسلامية ونبذ التحاسد والغيرة والبخل والتعصب أمور لا تخيف النظام ولا أي طاغية عربي ولن تخيفه لأنها مجرد دعوات أخلاقية ونصائح الكل يعرفها ويحفظها كلها، ما يخافه النظام هو تحول المواعظ إلى أفعال عبر أليات معينة. أي تحول الأمر إلى عمل سياسي غير أن الدعاة لا يؤمنون بالعمل السياسي، يريدون أن يؤثروا في الساحة السياسية، ولكن من دون أي عمل سياسي. إنهم بكل بساطة يفكرون بالقضية السورية من حيث هي مشكلة غير قابلة للحل البشري.

8- سلطة بعض رجالات الإسلام في سورية مزيفة ويمكن وصفهم بأنهم ضمن النسق السياسي المهيمن على سورية. ولكنهم فئة مهيمن عليها ضمن هذا النسق، أنهم يشكلون في النهاية فئة مأمورة، أو تابعة، ولسلطتها سقف واضح لا يمكن لها أن تتجاورة.

9- أن اغلب الدعاة لا يؤمنون بالحربات والديمقراطية (الأهداف العريضة للثورة السورية). لأنها قضايا مستجلبة من الغرب الذي يريد الهيمنة على بلاد المسلمين وهذا ما يجمعهم مع النظام خاصة إذا طالب هؤلاء بحرياتهم وكامل حقوقهم وفق النموذج الغربي

10- بعض رجالات الإسلام الدعوى في سورية مطالبون بإعادة حساباتهم بشكل جذري وتشجيع الناس على طلب حقوقهم من الحكام ولو بالقوة. ونبذ الفتاوى التي تنافق للأنظمة. وتكوين نظرية جديدة للسياسة وعلاقة الدين بها ورفع الوصاية الدينية على السياسة، وإلا سيظلون يخدمون النظام السوري من حيث يدرون أو لا يدرون.

انتهى الموضوع بعون الله تعالي

محمد اللكود

المصادر والمراجع

- البوطي محمد سعيد رمضان دمشق بيروت: دار الفكر دار الفكر
- أنور مغيث (مترجما) (بيروت بورديو بير مسائل في علم الاجتماع،
- هنا، صبحي (مترجمة). نكار عبد الكريم المسلمون بين التحدي والمواجهة حول التربية والتعليم.
- رايستر يوهانس الحركات الإسلامية في سورية. محمد إبراهيم الأناسي (مترجما). 6
- هيدمان ستيفن التسلطية في سورية صراع المجتمع والدولة، عباس عباس (مترجم)، .